

26 April 2004
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥

الدورة الثالثة

نيويورك، ٢٦ نيسان/أبريل - ٧ أيار/مايو ٢٠٠٤

تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والفقرة ٤ (ج) من قرار عام ١٩٩٥ بشأن "مبادئ وأهداف لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين"

تقرير مقدم من اليابان

عملاً بالفقرة الفرعية ١٢ من الفقرة ١٥ من الفصل السادس من الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠٠٠، تقدم حكومة اليابان تقارير عن التدابير التي اتخذتها بشأن تنفيذ المادة السادسة من المعاهدة والفقرة ٤ (ج) من قرار عام ١٩٩٥ بشأن "مبادئ وأهداف لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين".

١ - مساهمة مقدمة في عملية استعراض المعاهدة في عام ٢٠٠٥

شرحت اليابان بوضوح في الاجتماعين الأول والثاني للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض المعاهدة ثم في الاجتماع الثالث للجنة التحضيرية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠٠٥، موقفها من نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية واستخدامات الطاقة النووية في الأغراض السلمية في ورقة عمل مقدمة منها. وعلاوة على ذلك، اشتركت اليابان في آذار/مارس من هذه السنة مع إندونيسيا في رعاية حلقة عمل عن المعاهدة عنوانها "نحو مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠٠٥: التحديات والاحتمالات" من أجل إتاحة الفرصة لنشر معلومات وتشجيع إجراء مناقشات غير رسمية قبل هذا الاجتماع الثالث للجنة التحضيرية، وبالتالي الإسهام في نجاح المؤتمر المقود لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠٠٥.

٢ - الجهود المبذولة من أجل التبكير، في بدء سريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

تؤكد اليابان أهمية بدء سريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في وقت مبكر، التي تمثل بالاتفاق بضمانات الوكالة، أحد الأعمدة الرئيسية في نظام معاهدة حظر الأسلحة النووية. ومن هذا المنطلق، بذلت اليابان جهوداً متعددة شملت ما يلي:



- اغتنمت اليابان كافة الفرص الرفيعة المستوى لإقناع الدول التي لم توقع أو تصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وخاصة الدول المدرجة في المرفق الثاني، بأهمية بدء سريان المعاهدة في وقت مبكر.
- في ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، حضرت يوريكو كواغوشي وزيرة خارجية اليابان المؤتمر الثالث لتيسير دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ ووجهت نداءً شخصياً قويا للدعوة إلى التوقيع على المعاهدة والتصديق عليها في أسرع وقت ممكن. وعلاوة على ذلك، وقبل انعقاد هذا المؤتمر، بعثت الوزيرة كواغوشي، هي ورئيس المؤتمر السيد تومويا وزير خارجية فنلندا والسيدة فييرو - والدنر وزيرة خارجية النمسا، برسالة مشتركة إلى البلدان المتبقية التي يعد تصديقها على المعاهدة شرطاً مسبقاً لبدء سريانها والبالغ عددها ١٢ بلداً لحثها على التصديق على المعاهدة في أسرع وقت ممكن، وبعد ذلك بذلت اليابان وفنلندا والنمسا مساعي مشتركة في عواصم هذه البلدان البالغ عددها ١٢ بلداً.
- كجزء من إنشاء نظام للرصد الدولي، استمر تشييد مرافق محلية للرصد على قدم وساق تحت إشراف نظام التشغيل الوطني لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. واعتمدت الأمانة التقنية المؤقتة التابعة لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية رسمياً في ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٤ مرفق رصد النويدات المشعة المقام في تاكاساكي.
- انتخب السفير يوكيو تاكاسو، الممثل الدائم لليابان في اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية رئيساً للجنة لعام ٢٠٠٤ ويبذل كل جهد ممكن لكي تدخل الاتفاقية حيز النفاذ في وقت مبكر.
- تشجع اليابان البلدان التي لم تصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على القيام بذلك عن طريق مثلاً تقديم مساعدة تقنية في ميدان تكنولوجيا رصد الزلازل من أجل إنشاء نظام الرصد الدولي.
- أخذت اليابان زمام المبادرة بالتعاون مع ألمانيا في عقد حلقة دراسية بشأن التطبيقات المدنية والعلمية لتكنولوجيات التحقق من تنفيذ المعاهدة في المركز الياباني الألماني في برلين في أيار/مايو ٢٠٠٤.

٣ - الأنشطة المبدولة من أجل البدء في مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية

- تؤكد اليابان الأهمية والضرورة الملحة للبدء في مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وكمساهمة ملموسة لبلوغ هذه الغاية قدمت اليابان في ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٣ ورقة عمل بشأن المعاهدة إلى هيئة نزع السلاح ترمي إلى تعميق المناقشات الجارية بشأن المسائل المتعلقة بالمعاهدة وتيسير بدء المفاوضات بشأنها في وقت مبكر.
- وتعتبر اليابان هذا الأمر مهمة رئيسية ترمي إلى التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج للعمل في هيئة نزع السلاح وبالتالي التمكن من البدء في وقت مبكر في مفاوضات بشأن المعاهدة. وبذلت اليابان أقصى جهودها من أجل الخروج من الطريق المسدود الذي تواجهه الهيئة. وضاعفت اليابان مساعيها لبلوغ هذه الغاية خلال مدة رئاستها للهيئة من ١٨ آب/أغسطس إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣؛ وخلال هذه الفترة زارت الوزيرة كواغوشي في ٤ أيلول/سبتمبر الهيئة، ونادت بالتبكير في استئناف المناقشة الموضوعية في الهيئة مؤكدة ضرورة بدء المفاوضات بشأن المعاهدة والأهمية الملحة لذلك.

٤ - تقديم قرارات بشأن نزع السلاح النووي إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة

قدمت اليابان كل سنة في الفترة من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٩ مشروع قرار إلى الجمعية العامة يدعو إلى نزع السلاح النووي بغية إزالة الأسلحة النووية في النهاية. ومنذ عام ٢٠٠٠ تقدم اليابان مشروع قرار معنوناً "الطريق إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية"، يجسد الخطوات الملموسة والعملية لنزع السلاح المتفق عليها في الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض المعقود عام ٢٠٠٠. وقد اعتمدت مشاريع القرارات المقدمة من اليابان الرامية إلى إقامة عالم سلمي وآمن خال من الأسلحة النووية بتأييد ساحق من جانب المجتمع الدولي. وتجدر الإشارة إلى أن عام ٢٠٠٣ سجل أكبر عدد من الأصوات المؤيدة للقرار في عشر سنوات.

٥ - التعاون من أجل نزع السلاح النووي في روسيا

في مؤتمر قمة كنانسكس المعقود في حزيران/يونيه ٢٠٠٢، أعلن قادة مجموعة الثمانية قيام "شراكة بين مجموعة الثمانية ضد انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل" بغية التصدي لمسائل عدم الانتشار ونزع السلاح ومكافحة الإرهاب والسلامة النووية. والتزمت اليابان لتلبية لغرض هذه الشراكة بتقديم مساهمة تتجاوز بقليل ٢٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، منها ١٠٠ مليون تخصص من أجل برنامج مجموعة الثمانية للتخلص من فائض البلوتونيوم المسترد بعد تفكيك الأسلحة. وفي الوقت نفسه، أمكن التخلص بنجاح، بتعاون من اليابان، من عشرين كيلوغراماً من البلوتونيوم المسترد بعد تفكيك الأسلحة، أي ما يوازي رأسين إلى ثلاثة رؤوس نووية بمساعدة التكنولوجيا المتقدمة التي طورها العلماء الروس لأول مرة في العالم. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، بدأت اليابان وروسيا أول مشروع للتعاون في إطار هذه الشراكة في تفكيك غواصة نووية مسحوبة من الخدمة من طراز فيكتور الثالث، المقرر الانتهاء منه بحلول الخريف.

٦ - الجهود الرامية إلى تعزيز التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار

في آب/أغسطس، قدم فريق من الخبراء الحكوميين في التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار تقريراً عن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار إلى الأمين العام للأمم المتحدة. واعتمد قرار يطلب تنفيذ هذا التقرير دون تصويت في الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة. وفي جهودها لتنفيذ التوصيات المقترحة في التقرير، دعت اليابان أساتذة بارزين في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار إلى زيارة اليابان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وخلال وجودهم في اليابان، حضروا في المدارس الثانوية في طوكيو وhiroshima وNagasaki عن ضرورة نزع السلاح وتبادلوا الآراء أيضاً مع ضحايا القنابل الذرية ومع المنظمات غير الحكومية.

ومنذ عام ١٩٨٢، واليابان تدعو ما يزيد على ٤٨٠ ممن شاركوا في زمالات الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح إلى زيارة اليابان، بما في ذلك مدينتي Hiroshima وNagasaki، متيحة هؤلاء المسؤولين الشباب، الذين سيتحملون في المستقبل المسؤولية في المجال الدبلوماسي في ما يتعلق بنزع السلاح، فرصة ليشاهدوا بأعينهم الآثار المريعة والطويلة الأجل المترتبة على القنابل الذرية. وستواصل اليابان المساهمة في هذا البرنامج.

وتعتقد اليابان أن المجتمع الدولي ينبغي أن يكون على علم جيد بالآثار المدمرة للأسلحة النووية. واستجابة لرغبة شعب اليابان في ألا تستخدم هذه الأسلحة مرة ثانية على الإطلاق، دعمت حكومة اليابان في عدد من الحالات جهود الحكومات المحلية والمنظمات غير

الحكومية لتنظيم معارض تتصلب بالقنابل الذرية في بلدان أجنبية ، من بينها معرض هيروشيما وغازاكي عن القنبلة الذرية الذي أُقيم في أطلانتا بالولايات المتحدة في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣ ، وفي كوفنتري بالمملكة المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ .

ولشرح الوضع الحالي لتزع السلاح وعدم الانتشار ولكسب دعم وفهم أعم للمسألة، نشرت حكومة اليابان في آذار/مارس ٢٠٠٤ كتاباً بعنوان "سياسة اليابان في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار".

٧ - الالتزام بالمبادئ الثلاثة لعدم الانتشار النووي

تواصل اليابان إلزام نفسها بشكل ثابت "بالمبادئ الثلاثة لعدم الانتشار النووي" التي تصف سياسة ترمي إلى عدم شراء الأسلحة النووية وعدم إنتاجها وعدم السماح بإدخالها إلى اليابان. ولطالما أعلنت الوزارات المتعاقبة في اليابان، ومن بينها الوزارة الحالية برئاسة رئيس الوزراء كيوزومي، أن اليابان ستواصل التمسك بهذه المبادئ.